فاعلية سياسات الحكم الراشد في الحد من الفساد بالجزائر

The effectiveness of good governance policies in reducing corruption in Algeria

عبد الرزاق مولاي لخضر
جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
abdemoulay@gmail.com

بوزيد السايح
جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
sayahbouzid@gmail.com

Received:14 Nov 2017 **Accepted: 23 Dec 2017** **Published: 31 Dec 2017**

ملخص:

تناول هذه الدّراسة طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد بمختلف آلياته وظاهرة الفساد في الجزائر، وهذا بتحليل مؤشرات ضبط الفساد والحكم الراشد خلال الفترة الزمنية من 2003 إلى 2016، ومختلف الاستراتيجيات والإصلاحات المعتمدة لرفع مستويات النمو الاقتصادي. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتشخيص وتحليل واقع الفساد وسبل تفعيل الحكم الراشد كدعامة أساسية في إدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وأهميته في تقليص حجم الفساد وتكريس الديمقراطية التشاركية.

توصلنا أن هناك جهودا تبذل بغية تحسين نوعية الحكم ومحاربة الفساد، حيث قطعت الجزائر أشواطا في مسار التنمية الشاملة، ولكنها في سلم درجات ومدركات الفساد العالمي صنفت في المراتب المتأخرة عالميا وعربيا، لذلك لابد أن تعمل جاهدة على محاربة الفساد وتعزيز الشفافية وتثبيت أركان الحكم الراشد كأفضل السبل لمواجهة التحديات الحالية.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الحكم الراشد، الديمقراطية، الشفافية، المساءلة، الإصلاحات المؤسسية.

تصنيف JEL: G39 .

Abstract:

This article study the different mechanisms of the relationship between good governance and corruption in Algeria for period 2003-2016, the different strategies and reforms undertaken to raise the level of growth are discussed . The study therefore, tries to identify and analyse the reality of corruption in order to activate its important role as a basic tool in directing the social and economic policies as the reduction of corruption and implementing associative democracy.

The article has argued that despite the many efforts that Algeria spent is stengh teuing good governance and com bating corruption in the aim of improving development, there is still a lot to be done in the domain of good governance and corruption as the best way to face the actual chaleuges to development.

Keywords: Corruption, Good governance, Democracy, Transparance, Institutional reforms.
Jel codes : G39.

تمهيد:

تبنت الجزائر نظام الحكم الجمهوري عقب تحقيقها للاستقلال مع اختيارها للنهج الاشتراكي، ثم ما كادت لتغير توجهها إلى الرأسمالية بعدما تأكدت أن التنمية لن تتحقق إلا إذا اتبعت آليات السوق ومبادئ الرأسمالية، ولا يكاد يختلف أحد منا على أن الجزائر تعاني أنواعا كثيرة من مظاهر للفساد، والأهم في الأمر ليس تشخيص الوضع على الرغم من أهميته فحسب وإنما البحث عن الحلول الناجعة للتقليل من حدته، ولقد جاء على لسان رئيس الجمهورية بشأن مكافحة الفساد في كلمته لدى افتتاح الدورة التاسعة لمنتدى الشراكة مع إفريقيا،" إن مكافحة الفساد والرشوة أضحت بالذات إحدى انشغالاتنا الرئيسية لأن لكل ارتشاء وتعاط للفساد عواقب وخيمة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية "، وهكذا كان تحديد

مبادئ وسبل الوقاية من الفساد ومكافحته من أول اهتمامات الدولة من خلال البحث على أنفع الآليات للحد من هذه الظاهرة، وتضطلع هذه الآلية بالتقييم الدوري الذي تكرسه مبادئ الحكم الراشد والإصلاحات التي تباشرها في مجال حقوق الإنسان وضمان سلامة السياسات والمؤسسات الإقتصادية وغيرها، كدافع أساسي لتحقيق الحكم الراشد والحد من الفساد وإستدامة التنمية.

1-1- إشكالية البحث: يعالج البحث إشكالية الفساد على مستوى المؤسسات الحكومية في الجزائر، ويمكن أن نلمس ذلك من خلال الإجراءات التي اتخذتها من أجل مواجهة هذه الظاهرة التي تعتبر من معوقات التنمية المستدامة، وبذلك يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ماهو واقع الفساد في الجزائر وما مدى فعالية الآليات أو الإستراتيجيات التي رصدها لمكافحته أو الحد منه وتمكين مبادئ الحكم الراشد ؟

وقصدَ توضيح الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

- ماهي ملامح الفساد في الجزائر ؟
- ما أهم الإجراءات التي اتخذتها الجزائر من اجل مواجهة الظاهرة الفساد؟
- ماهي سبل تفعيل الحكم الراشد لخدمة التنمية المستدامة في الجزائر؟

1-2- **فرضيات البحث:** يتطلب تحليل الإشكالية الدراسة اختيار الفرضيات التالية:

- تتعدد وتنتشر أشكال الفساد بسبب غياب أو إنعدام المساءلة والشفافية؛
- تمكين مبادئ الحكم الراشد بتفعيل الآليات القانونية والتنظيمية ؛
- يعتبر الفساد الاقتصادي أكبر عائق أمام تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

1-3- **أهداف البحث:** أما أهداف الدراسة هي كما يلي:

- التعرف عن أهم تجليات الفساد الاقتصادي ثم البحث عن الآثار التي تنجم عنها ؛
- تشخيص ظاهرة الفساد الاقتصادي والحكم الراشد واقعيا بدراسة حالة الجزائر؛
- معرفة أهم الإجراءات التي اتخذتها الدولة للحد أو مقاومة الفساد الاقتصادي ؛
- تحليل الحكم الراشد وربطه بالفساد بهدف الوصول لتحقيق النمو الاقتصادي ودعم التنمية المستدامة.

1-4- **الدراسات السابقة:** يعرف هذا موضوع الفساد اهتمام العديد من الباحثين والمنظّرين من خلال إدراج العلاقة بين العديد من المتغيّرات والمؤشّرات، نجد دراسات ناقشت العلاقة بين أبعاد الحكم الراشد والفساد وأخرى ناقشت العلاقة بين الديمقراطية والتنمية ومحاربة الفساد، ولتحقيق الأهداف المرجوة و نظرا لاتساع الموضوع وقصد إعطاء القدر الكافي من التحليل اعتمدنا على الدّراسات التالية:

- كتاب: للأستاذ عبد الرزاق مقري، الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد، والذي من خلاله أكد على أن الحكم الراشد هو ذلك الذي بإمكانه على ضمان حاجات الأفراد حاليا، وحاجات الأجيال اللاحقة، وليكون ذلك من ضروريات التنمية الإقتصادية، وآثارها على الحياة العامة للمجتمع وعلى استقرار البلد وإنسجامه وسيادته، والأخذ بالأسباب المؤدية لرفع مؤشرات التنمية والتقدم والتطور.

- دراسة: حسن عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2012، الهدف من هذه الدراسة هو بحث إمكانية النهوض بنظام الإدارة المحلية وتحقيق التنمية المحلية عن طريق تسييد مبادئ الحكم الراشد، بإعتبارها أدوات المراقبة والمحاسبة وآليات فعالة لإتخاذ القرارات التي تؤثر في حياة الأفراد، من خلال الوقوف على جهود الدولة الجزائرية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع مما يؤدي إلى تفعيل السياسات التنموية وتكريس الديمقراطية التشاركية لضمان استدامة التنمية الشاملة.

- دراسة للأستاذين: الأخضر عزي، غالم جلطي بعنوان: قياس قوة الدّولة من خلال الحكم الراشد – التجربة الجزائرية-، مقال في مجلة الدّراسات الإستراتيجية، العدد 1، دار الخلدونية، الجزائر، 2006، حيث تناول مفهوم الحكم الراشد ودوره في تفعيل التنمية المحلية، ثم تطرّق إلى إشكالية الدولة والحكم في الجزائر وآليات ترسيخ الديمقراطية بإنشاء التعدّدية الحزبية، ثم تناول الدور الجديد للدولة هو محاربة الفقر والفساد، وركزت الخاتمة على ضرورة إقامة دولة القانون وزيادة الشفافية لتكريس الديمقراطية وتعزيز الحكم الراشد كدعامة رئيسية لتحقيق التنمية الشاملة.

2- إستراتجية الحكم الراشد في الجزائر:

يشمل منهج الحكم الراشد جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة، كما أنه يشمل القطاع العام (الحكومة) والقطاع الخاص، فهو فلسفة للحكم شاملة وكاملة تضمن للمجتمع استقرارا على كل المستويات وتقيه من مظاهر الفساد بأشكاله المختلفة، فالحكم الراشد لا يمكن فرضه من قبل السلطات الوطنية أو المنظمات الدولية، بل هو إنجاز أو نتيجة في حد ذاته، في ظل دولة القانون، الإدارة الواضحة التي تمكن السلطة الشرعية من تكييف الوسائل والإجراءات وتوفير البيئة المساعدة من خلال إصلاح الإدارة ، وفي الأداء التنظيمي للنشاط الإقتصادي، أما البعد الإقتصادي فيبرز حول القضايا العامة ومكافحة الفساد الإقتصادي، تعزيز الشفافية وتكريس الديمقراطية كمحاور أساسية للتنمية المستدامة.

ظهر الاهتمام التزايد للسلطة الجزائرية بموضوع الحكم الراشد من خلل محاولة الاعتماد على ما جاء في دراسات البنك الدولي ومشاريعه حول الحكم الراشد ومحاولة فهم آليات تطبيق الأسس النظرية له،حيث جاء على مستوى التنظيمات القانونية والدستورية محاولة التمسك بالمعايير المشتركة المكونة لمنظومة القيم الديمقراطية كاحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ووضع الأسس لبناء دولة ديمقراطية وتعزز العدالة الإجتماعية؛ ومكافحة ظاهرة الفساد عن طريق إصدار مختلف التشريعات الردعية[1].

2-1- التنظيمات القانونية والدستورية مرتبطة بمكافحة الفساد: من أجل مكافحة الفساد تم استحداث ووضع التشريعات والإعلان عن حملات رسمية مرتبطة بإصلاح أجهزة الدولة، حيث كانت جريمة الفساد تدرج في قانون العقوبات في الأمر 156/ 66 بتاريخ 08 جوان 1966، ثم المرسوم الرئاسي / 97/04 بتاريخ 11 جانفي 1997، والقانون رقم 01/09 المؤرخ في 26 جوان 2001 ، ثم قامت السلطة بتقنين آلية للوقاية من الفساد ومكافحته وذلك بموجب نص قانون الوقاية من الفساد ومكافحته ، الذي تمت المصادقة عليه في نهاية الدورة الخريفية لسنة 2005، من طرف الهيئات التشريعية، والأمر رقم06/01 الصادر في 20 فيفري 2006، والذي جاء بالتدابير القانونية للتصدي للفساد ودعم النزاهة والشفافية وتسهيل وتدعيم التعاون الدولي وتبادل المساعدات التقنية من أجل معالجة مراحل الفساد ، وقد حدد القانون الأشخاص المعنيين به[2].

2-2- إنضمام الجزائر والتوقيع على الإتفاقيات الدولية مرتبطة بمكافحة الفساد: ومن أبرز هذه الإجراءات إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية: وقعت في 12 ديسمبر 2000، وصدقت مع التحفظات في 7 أكتوبر 2002 ، والتوقيع على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003، بمرسوم رئاسي رقم128 /04 المؤرخ في 19 أبريل 2004 ،كما إنظمت الجزائر كعضو مؤسس في "فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا" التي أنشئت في 30 نوفمبر 2004 كرابطة إقليمية طوعية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب[3] .

إضافة إلى الآليات المذكورة تم تأسيس بعض الآليات الأخرى للحد من انتشار الفساد مثل الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد، وكذا قانون مكافحة غسل الأموال :تعمل بمساعدة فنية من بنك فرنسا المركزي والبنك الدولي، إضافة إلى التدابير المتخذة على المستوى الدولي، والمتمثلة في إقامة تعاون قضائي مع الدول المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة الفساد، وكذا اتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومحاربته، التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات الإتحاد الإفريقي في 12يوليو2003 .

2-3- الأجهزة الرقابية مرتبطة بمكافحة الفساد: يبقى التأكيد على مسألة الحد من الفساد بالتجسيد الفعلي للقانون، وضرورة إشراك المجتمع المدني بغرض إضفاء الشفافية والمساءلة في التعامل مع قضايا الفساد عبر كافة الهيئات من أهمها[4]:

- اللجنة الوطنية حول الحكم الراشد تأسست في مارس 2005 والتي تتكون من 100 ممثل من للقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، وتم تنصيب أربع مجموعات عمل حسب المحاور التالية:

✓ محور الحكم الراشد والديقراطية،

✓ محور الحكم والتسيير الإقتصادي،

✓ محور تسيير المؤسسات؛

✓ محور التنمية الإقتصادية والإجتماعية،

- الرابطة الجزائرية لمكافحة الفساد هي الصلة الوطنية مع منظمة الشفافية العالمية؛

- مجلس المحاسبة هو مكلف بالرقابة البعدية للأموال العمومية والسهر على حسن استعماله؛

- المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والرقابة منها: أنشئ من أجل إضفاء الشفافية على الحياة الإقتصادية والإجراءات العمومية والوقاية من الرشوة ومحاربتها ، وهو مكلف برفع تقرير سنوي لرئيس الجمهورية يشمل حصيلة نشاطاته ومقترحاته بشأن التدابير الملائمة.

- اللجنة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته: تتمتع بسلطة إدارية واستقلالية مالية وبالشخصية المعنوية وتقع تحت سلطة رئيس الجمهورية وتضطلع بالهام التالية:

✓ تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛

✓ اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تسد مبادئ دولة القانون وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الشؤون والأموال العمومية؛

✓ التعاون مع مختلف الهيئات العمومية والخاصة في إعداد قواعد وأخلاقيات المهنة وبرامج التوعية والتحسيس بسلبيات الفساد؛

✓ الاستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري في وقائع ذات علاقة بالفساد.

- لجنة إصلاح هياكل الدولة: تم إنشاءها للنظر في جميع الإختلالات والمشاكل التي تعانيها مختلف أجهزة وتشخيصها واقتراح حلول مناسبة لها.

ولقد نص إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية على أن "الحكومات لن تدخر جهدا في تعزيز الديمقراطية، وتعميم سيادة القانون فضل عن احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا بما في ذلك الحق في التنمية، ويرتبط نجاح أو فشل جهود أي دولة في تعزيز التنمية الإنسانية أو حتى احتمال توجهها نحو هذا النهج ارتباطا وثيقا بطبيعة وجودة الحكم ."كما نص على ":إنشاء مؤسسات سياسية وقضائية وإدارية تؤدي عملها بكفاءة وتضع للمساءلة، ويعتبرها المواطنون مؤسسات شرعية يمكنها عن طريق المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم". تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، والحريات الأساسية وحقوق الإنسان، ومن جملة الحقوق المضمونة دستوريا، حرية المعتقد، الإبتكار، حرية التجارة والصناعة في إطار القانون، حرية التعبير، حرية الرأي، الحق في الانتخاب والترشح، كما يضمن الدستور الحق في التعلم والرعاية الصحية، وعدم انتهاك حرمة الإنسان عن طريق توفير فرص العمل وتحقيق الأمان[5].

3- واقع الفساد في الجزائر: تشهد الجزائر قضايا متعددة لها علاقة بالفساد، تجلت في في فضائح (اختلاس، رشوة، صفقات مشبوهة، هدر للمال العام ...إلخ)، حيث تزامن هذا الواقع مع ارتفاع أسعار البترول وتبني الحكومة جملة من البرامج التنموية الاقتصادية بداية من سنة 2000، شهدت الفترة الممتدة من2001 إلى 2014 ثلاث برامج تنموية بحوالي 30440مليار دينار جزائري، حولت الجزائر إلى ورشة مفتوحة للمشاريع الكبرى، وفي نفس الوقت إنتشار الفساد بمختلف أشكاله.

3-1- ترتيب الجزائر بمؤشر مدركات الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية: استنادا لتقارير المنظمات الدولية، نجد ضمن مؤشرات الفساد :مؤشر المخاطرة الدولية للفساد، ومؤشر الأعمال الدولية، ومؤشر منظمة الشفافية الدولية الذي يدعى بمؤشر الفساد للدول المصدرة، ويعكس المؤشر الأخير مدى وجود الفساد بتدرجه من الصفر (0) إلى عشرة 10) (، حيث الصفر يعبر عن سيطرة الفساد بشكل كلي، وتمثل الدرجة العاشرة وضعية الخلو من الفساد .استند هذا المؤشر في تركيبته على طرح مجموعة من الأسئلة وجهت إلى إطارات المؤسسات في أكثر من 133 دولة بالنسبة لسنة 2003 ، وذلك للكشف عن حالة الفساد.

الجدول (01) : ترتيب الجزائر بمؤشر مدركات الفساد خلال الفترة: 2003- 2016.

السنوات	الترتيب	عدد الدول	المؤشر	السنوات	الترتيب	عدد الدول	المؤشر
2003	88	133	2.6	2010	105	178	2.9
2004	97	146	2.7	2011	112	176	2.9
2005	97	158	2.8	2012	105	177	3.4
2006	84	163	3.1	2013	94	177	3.6
2007	92	180	3	2014	100	177	3.6
2008	99	180	3.2	2015	88	167	3.5
2009	111	180	2.8	2016	108	176	3.2

ملاحظة: نقاط المؤشر: 10 نظيف جدا - 0 فاسد جدا

المصدر: http://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_ 2016

يتضح لنا من الجدول أعلاه، أن الجزائر توجد ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مجال ضمان الشفافية والحد من الفساد، ففي سنة 2003 تحصلت على درجة سيئة قدرت ب 2.6 واحتلت المرتبة 88 من أصل 133 دولة، وهذا راجع إلى تفشي الرشوة والفساد، ثم عرفت تحسنا طفيفا في درجة الفساد من 2004 إلى 2006 ويرجع ذلك للإجراءات القانونية التي اتخذها الحكومة الجزائرية على حسب ما تنص عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإصدارها للقانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، وفي سنة 2007 و2008 تجاوزت مؤشر درجته رقم 3 من أصل 10، هذه الوضعية سمحت لها الخروج من القائمة السوداء التي تضم مجموعة البلدان الأكثر فساداً في العالم التي تتحصل على أقل من 3 درجات من (10) ، لتتراجع بشكل كبير بداية من سنة 2009 إلى غاية سنة 2011 حيث أصبحت ترتب من الدول الأكثر فساداً في العالم، وتزامنت هذه الوضعية مع انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي والذي خصص له غلاف مالي تجاوز386 مليار دولار لدعم عجلة التنمية والتركيز أكثر على الاستثمارات العمومية الضخمة، الأمر الذي أعطى فرصة أكبر لأصحاب النفوذ والسلطة لممارسة مختلف أشكال الفساد.

استقر مؤشر الفساد عند درجة 3.6 من أصل 10 ومسجلة رتبة 108 من بين 176 دولة خلال الفترة ما بين سنة 2012إلى 2016، ما يعني أن الجزائر ما زالت تحتل مراتب غير مشرفة من حيث الشفافية والنزاهة، وهو ما يعني في نظر الشركاء الاقتصاديين والمستثمرين المحليين والأجانب أن النظام العام في الجزائر يشجع على الفساد والرشوة وإقصاء

المنافسة النزيهة، ويمنع انتقال وتداول المعلومات، ويرجع ذلك إلى عدم فعالية وجدي الإصلاحات الحكومية للرفع من مستوى الحكم الراشد والشفافية والنزاهة، وهذه النتائج تتطلب تحرك جدي من قبل الفاعلين للقيام بإصلاحات واسعة على مستوى النظام المالي والمصرفي، وتسيير المال العام والصفقات العمومية، وخلق مناخ ملائم ومحفز للنشاط الاقتصادي والاستثماري.

3-2- ترتيب الجزائر بمؤشر ضبط الفساد حسب البنك الدولي: مكافحة الفساد يقتضي وجود تشريعات وقوانين تعمل على ردع ومعاقبة كل مرتكب جرائم الفساد والسطو على المال العام، فضلا عن دور المجتمع المدني وقطاع الإعلام في الكشف عن مواطن الفساد، وتوعية المجتمع بمخاطر هذه الآفة. ففي الجزائر أخذت ظاهرة الفساد بكل أشكالا تتفاقم في جميع أجهزة الدولة، والدليل الرتبة المتأخرة التي تصنف فيها الجزائر من خلل التقارير السنوية التي تصدر عن المنظمات الدولية، التي أكدت على دور الفساد على المستوى السياسي في ضرب استقرار النظام السياسي وسعته، والحد منه بالتوجه الديمقراطي وإحترام حقوق الإنسان، وخاصة حق المساواة وتكافؤ الفرص وحرية الإطلاع على المعلومات، شفافية النظام وانفتاحه على المجتمع المدني، وتعزيز المشاركة والثقة بالمؤسسات العامة وتعزيز دور أجهزة الرقابة والمساءلة وضمان الأمن الإجتماعي[6].

الجدول (02) : ترتيب الجزائر بمؤشر ضبط الفساد خلال الفترة: 2003- 2016.

السنوات	قيمة المؤشر	السنوات	قيمة المؤشر	السنوات	قيمة المؤشر
2003	0.61-	2008	0.44-	2013	0.44-
2004	0.60-	2009	0.49-	2014	0.44-
2005	0.42-	2010	0.51-	2015	0.42-
2006	0.39-	2011	0.48-	2016	0.39-
2007	0.47-	2012	0.46-	/	/

المصدر: http://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_ 2016

بالنظر لواقع الجزائر في محاربة الفساد ومن خلال الاعتماد على مؤشر ضبط الفساد الذي يعده للبنك الدولي، فمن بيانات الجدول رقم 02، نجد أنها ما تزال مصنفة ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في هذا المجال، حيث يلاحظ تدهور أدائها سنويا خلال الفترة من 2003 إلى 2016 ، كما يشمل التقرير الذي أصدره البنك الدولي أوضاع الحوكمة أو مؤشرات إدارة الحكم والنزاهة، والذي يعتمد على قياس مدى تورط السياسيين والبرلمانيين والقضاة وموظفي الحكومة ومسئولي الضرائب والجمارك في قضايا الرشوة والفساد، وقد أوضح التقرير بأن ضعف المؤسسات العامة في الدولة وغياب الشفافية في الإدارة العامة والمالية، وضعف القدرة على ردع ومعاقبة الفاسدين، وغياب النظام القضائي المستقل ، بالإضافة إلى عدم فعالية وجدية الإصلاحات التي تقوم بها الحكومة، هو ما تسبب في تراجع ترتيب الجزائر على سلم ضبط الفساد.

3-3- تصنيف الجزائر في سلم الفساد حسب الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد: تباينت ردود الفعل من ترتيب الجزائر في مؤشر الفساد للعام 2015 الذي كشفت عنه منظمة الشفافية الدولية، فبينما عدته منظمات غير حكومية مؤشرا يعكس الحقيقة، كما رآه آخرون فاقدا للمصداقية .وحصلت الجزائر على المرتبة الـــ88 من بين 168 بلدا، وهو ترتيب "متدنّ و"ليس مفاجئا"، حسب الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد، وقالت إن التنقيط الذي حصلت عليه الجزائر، والمقدر بـــ3.6 من مجموع 10، وفق سلم مرقم من صفر (أي أعلى نسبة فساد) إلى مئة (أدنى نسبة فساد) وبترتيب 88، هو نفس ترتيب سنوات 2014 و2013، كما حصلت على المرتبة 17 أفريقيا والتاسعة عربيا.

ورغم أن الجزائر حصلت في العام 2014 على نفس النقطة، لكن بترتيب 100 دوليا، وفي العام 2013 على نفس النقطة وبترتيب 94 عالميا، اعتبرت الجمعية أن الترتيب لا يعكس تحسنا في الوضعية، وإنما يعود السبب لتراجع عدد الدول المعنية بالإحصاء من 175 دولة في 2014 إلى 168 في 2015.

4- جهود الجزائر في سبيل إرساء مبادئ الحكم الراشد:

لقد نص إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية على أن "الحكومات لن تدخر جهدا في تعزيز الديمقراطية، وتعميم سيادة القانون فضل عن احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا بما في ذلك الحق في التنمية، ويرتبط نجاح أو فشل جهود أي دولة في تعزيز التنمية الإنسانية أو حتى احتمال توجهها نحو هذا النهج ارتباطا وثيقا بطبيعة وجودة الحكم ."كما نص على ":إنشاء مؤسسات سياسية وقضائية وإدارية تؤدي عملها بكفاءة وتضع للمساءلة، ويعتبرها المواطنون مؤسسات شرعية يمكنها عن طريق المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم". تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، والحريات الأساسية وحقوق الإنسان، ومن جملة الحقوق المضمونة دستوريا، حرية المعتقد، الإبتكار، حرية التجارة والصناعة في إطار القانون، حرية التعبير، حرية الرأي، الحق في الانتخاب والترشح، كما يضمن الدستور الحق في التعلم والرعاية الصحية، وعدم انتهاك حرمة الإنسان عن طريق توفير فرص العمل وتحقيق الأمان[7].

4-1- الشفافية: أصدرت المنظمة الدولية للشفافية تقريرا حول الفساد في العالم يشير فيما يتعلق بالجزائر أن من بين 75% من المؤسسات الجزائرية التي شملها الاستطلاع حول الفساد نجد أن 6% من رقم أعمال هذه المؤسسات يوجه للعمولات والرشاوي، ووضعت المنظمة الجزائر من بين دول إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط الأكثر تعرضا لظاهرة الفساد، حيث تحتل الرتبة 97% عالميا في إنتشار ظاهرة الفساد بمعدل شفافية لا يتعدي 2.7 / 10 بعد كل من تونس والمغرب ومصر بمعدلات 3، 5، 3 على التوالي، كما يبين مؤشر الشفافية أن الفساد الإداري لا يزال مشكلة قائمة ومزمنة رغم ما تقوم به من جهود في سبيل إرساء مبادئ الحكم الراشد .

كما أنه من الواضح عند غياب الشفافية يظهر الفساد وينتشر، ولذا يجب أن تكون الشفافية في الجزائر هي السلاح الأول الذي يحول دون انتشار الفساد من خلال تسطير القوانين والإجراءات الصارمة وتسخير الكفاءات البشرية التي تضمن تطبيق القوانين مع تعزيز في المقام الثاني المساءلة والرقابة البعدية وتنفيذ نتائجها مهما كانت ولكن نشير هنا إلى أن الشفافية هي كذلك تلك الثقافة التي يجب اكتسابها من كل الأطراف للمساهمة في العملية التنموية خاصة وأن للوازع الديني الأثر الكبير في نشر ثقافة الشفافية والتحذير من عواقب ممارسة الفساد .

4-2- تكريس الديمقراطية: مفهوم الديمقراطية لم يتضح بعد في الجزائر فالمشاركة بالرأي السياسي والمساءلة تتميزان بغيابهما في معظم الأحيان وعدم فاعليتهما في أحيان أخرى، حيث أننا نلاحظ بأن معظم المنظمات وأغلب مستويات المسؤولية تكتفي بتقديم تقرير أدبي ومالي ومحاسبي بصورة شكلية كدليل يجب الالتزام به وإجراءات يجب المرور بها في فترة زمنية معينة تبين سلامة الوضع المالي والتنظيمي في هذه المستويات ودون أن تتعدى ذلك إلى التطبيق الفعلي، وكما أن نظام المساءلة غير موجود على مستوى الهيئات المحلية وحتى على مستوى الحكومة المركزية والبرلمان[8] .

ويكمن تعزيز دور الحكم الراشد تطوير نظام العمل المشترك لبناء دولة ديمقراطية وعادلة بالتنسيق مع الهيئات الدولية من أجل رفع الكفاءة الإقتصادية من خلال[9]:

- ضرورة قبول الأنظمة السياسية بمبدأ المشاركة السياسية للمواطنين؛
- تخفيف هيمنة السلطة التنفيذية على إدارة الدولة؛
- بناء الثقة بين المواطن والحكومة؛

4-3- إقامة دولة القانون: تمكين الحكم الراشد بالجزائر لن يتسنى إلا بإقامة دولة الحقوق والقانون، واعتماد المشاركة، والمساءلة، والشفافية، وسيادة حكم القانون، وتختلف الرؤى المختلفة والأراء المتعددة والمتنوعة على ضوء المعطيات السياسية، فهنالك من يرى تعذر قيام الحكم الراشد في ظل الظروف الحالية ، وآخرين يعتقدون أن الوقت مناسب جداً لتطبيق ذلك ولأنه يمثل حلاً ومطلباً هاماً للخروج من الأزمة الحالية [الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي...]، وأكد البعض على أهمية التركيز على شرعية الانتخابات ونزاهتها ومصداقية المنظومة القانونية، حيث سعت الحكومات الجزائرية إلى الإصلاح السياسي والإداري بتعديل بعض القوانين وإلغاء البعض؛ لبناء دولة ديمقراطية تقوم على سيطرة أحكام القانون وإحترام الحقوق والحريات كشرط أساسي لإقامة السلم والاستقرار الإجتماعي، وهو ما يسهم في تكريس دولة القانون[10].

4-4- تطوير القطاع الخاص: إعادة هيكلة وإصلاح مختلف مؤسسات الدولة وإعادة هيكلة القطاع العام بغرض أن يعكس تحويل دور الدولة، حيث سيطرت لعقود من الزمن على عملية التنمية، كما كان لهيمنتها بالغ الأثر على المؤشرات الإقتصادية ومختلف النواحي الاجتماعية والسياسية في الجزائر، كما أدى إلى تهميش وإضعاف دور القطاع الخاص في تحقيق تنمية شاملة إقتصادية، إجتماعية وثقافية أي تحقيق أبعاد ومبادئ التنمية المستدامة، فمن خلال رصد أهم الإصلاحات والإستراتيجيات التي باشرتها الدولة الجزائرية لدعم القطاع الخاص، يتطلب رؤية إستراتيجية للتنمية من خلال تهيئة مناخ إقتصادي يتطور بمعدل مستدام وأوضاع إجتماعية تتحسن بإستمرار، إضافة إلى نوعية الخدمات التي تقدم إلى المواطن، وبهذا تهيئة البيئة الملائمة للقطاع الخاص تتحدد بذل الكثير من الجهود للخروج من التخلف الإقتصادي من خلال[11]:

- استرجاع ثقة المستثمرين بتوفير بيئة ملائمة للعمل تتضمن الإقبال الواسع على الاستثمار؛
- تكريس منظومة تشريعية من أجل تشجيع الخواص على تقديم خدمات ذات جودة بتكلفة أقل في وقت قصير؛

نظرا للأهمية التي يحظى بها القطاع الخاص كشريك إقتصادي في دفع عجلة التنمية ونتيجة توجه معظم دول العالم نحو الاعتماد عليه كان لزاما على الجزائر تهيئة البيئة الناسبة لعمل هذا القطاع والذي يشمل كل المشاريع الخاصة غير المملوكة للدولة في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات، ويتم تطوير القطاع الخاص وإدامته من خلال تدخل الدولة من أجل خلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة وإيجاد سوق تنافسية وتسهيل الحصول على القروض وتعزيز المؤسسات لخلق فرص عمل وجلب استقطاب الاستمارات والمساعدة على نقل التكنولوجيا، وتقوية دولة القانون والمحافظة على البيئة والوارد البشرية. وفي ظل التشريعات التي جاءت من أجل تحفيز الاستثمار الخاص سواء المحلي أو الأجنبي، لزم تهيئة بيئة مواتية لجلب أكبر عدد من الإستثمارات وعليه يجب الاهتمام بـــ[12]:

- تشريع منظومة قوانين محفزة لعملية الاستثمار؛
- تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي ؛
- إيجاد حل لشكل العقار بالجزائر الذي يعتب من أبرز العراقيل التي تعيق عملية الاستثمار؛
- ضرورة الإصلاح المالي والضريبي من أجل إضفاء الشفافية تفعيل الرقابة ومكافحة الفساد.

وعليه بناء وتنمية القدرة المؤسسية لمختلف أطراف التنمية يستلزم إصلاح دور الدولة وتمكين قوى السوق وينبغي أن يقترن بذلك جهود مكثفة بدعم القطاع الخاص لما له من دور جوهري في تهيئة بيئة اقتصادية واجتماعية ملائمة تستقطب الاستثمار الوطني الخاص والأجنبي، عن طريق تفعيل الشفافية في القوانين والإجراءات والتشريعات، والعمل على الحد من ظاهرة الفساد.

4-5- إصلاح قطاع العدالة: لبناء دولة ديمقراطية وعصرية وتكريس مبدأ دولة القانون، ونظرا لما يتمتع به جهاز القضاء من دور رئيسي في تعزيز دولة القانون واحترام التشريعات وفي إطار العمل على ترسيخ مبدأ استقلالية القضاء ليكون أداة فعالة لتحقيق ودعم الشرعية والديمقراطية في تطبيق القانون. حيث بادرت الدولة بإصلاح وعصرنة قطاع العدالة من

خلال إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في جميع المؤسسات القضائية، من أجل تبسيط الإجراءات والتسريع في تنفيذها، واستقلال القضاء لضمان حيادته ونزاهته وتدريب القضاة وتأهيلهم.

4-6- تفعيل المجتمع المدني: للمجتمع المدني دور فاعل ورئيسي في بناء دولة عصرية، وهذا راجع إلى المشاركة في صنع السياسات وتنفيذها، وتدعيم آلية الشفافية والمساءلة في الكشف عن فضائح الفساد ومكافحته، وتعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية التشاركية، والمساهمة في التنمية الشاملة.

2-7- حرية الإعلام: أما على صعيد تكوين إعلام حر فهذا يتطلب التحسين من وضعية الصحافة والإعلام المكتوب وفتح المجال للقطاع الخاص للإستثمار في المجال السمعي البصري ورفع احتكار الدولة عليه.

نستخلص بأن الجزائر بينت نيتها في تخطي الأزمة وإقامة هذه المتطلبات، لكن هذا لا يعني أنه كاف لذا يجب تفعيلها بشكل كبير يضمن التأثير الايجابي على النمو والتنمية فلازال المشوار طويلا لتحقيق الديمقراطية في الجزائر التي لا تزال شكلية فقط ولا تعبر فعلا عن التوجه المرغوب سياسيا واقتصاديا، وظهر الاهتمام المتزايد للسلطة الجزائرية بموضوع الديمقراطية من خلال محاولة الاعتماد على مستوى التنظيمات القانونية والدستورية محاولة التمسك بالمعايير المشتركة المكونة لمنظومة القيم الديمقراطية كإحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ومكافحة ظاهرة الفساد، ووضع الأسس لبناء دولة ديمقراطية وتعزز العدالة الإجتماعية كمعايير لتفعيل أبعاد الحكم الراشد في دعم مسار التنمية الشاملة.

5- تطورات مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر: إن أهم المؤشرات التي يصدرها البنك الدولي حول مقومات الحكم الراشد تظهر تقدم في جميع المؤشرات، وهذا ناتج عن استمرار السياسات الحكومية في الجزائر الرامية إلى إقرار الديمقراطية الاقتصادية والديمقراطية السياسية، بما فيها حرية التعبير ومحاربة الفساد وإقرار المساءلة ، وهذا من خلال الإصلاحات التي الاقتصادية والمؤسساتية التي قامت بها والتي ما زالت إلى حد الساعة تماشيا مع المعايير الدولية وبرامج الأمم المتحدة الإنمائي للألفية، وأهم التطورات في مؤشرات الحكم التي يصدرها البنك الدولي نلاحظها من خلال الجدول رقم (03).

الجدول (03) : تطور مؤشرات الحكم في الجزائر خلال فترة: 2003 – 2015.

المؤشر	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
التعبير والمسائلة	1.09-	0.80-	0.73-	0.83-	1.01-	1.08-	1.30-	1.76-	1.23-	1.39-	1.24-	1.08-	1.23-
الاستقرار السياسي	1.85-	1.48-	1.14-	0.89-	1.18-	1.10-	0.89-	0.98-	2.44-	2.32-	1.90-	1.88-	2.44-
فاعلية الحكومة	0.51-	0.46-	0.33-	0.35-	0.52-	0.76-	0.84-	0.61-	0.40-	1.15-	0.96-	0.64-	0.40-
نوعية التنظيم	0.58-	0.54-	0.56-	0.61-	0.66-	0.73-	0.59-	0.92-	0.89-	1.13-	0.77-	0.67-	0.89-
سيادة القانون	0.71-	0.69-	0.73-	0.63-	0.72-	0.78-	0.95-	0.82-	1.21-	1.17-	1.08-	0.75-	1.21-

المصدر: برنامج إدارة الحكم في الدول العربية.

5-1- مؤشر حق التعبير والمساءلة: تركز مؤشرات المساءلة على الجوانب المرتبطة بالحرية السياسية من تعددية حزبية وحرية الإعلام، حرية التعبير عن الرأي ونزاهة الانتخابات، ومشاركة المرأة في الحياة العامة السياسية والاقتصادية والإجتماعية، وهو مؤشر ذاتي يعبر على إدارة الحكم يصدر عن البنك الدولي تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية :

- الانتخابات الحرة والنزيهة؛
- حرية الصحافة؛
- الحريات المدنية؛
- الحقوق السياسية؛
- دور القطاع العسكري في السياسة؛
- التغيير الحكومي؛
- شفافية القوانين والسياسات .

تتراوح التقديرات الخاصة بهذا المؤشر ما بين -2.5 و+ 2.5 والقيم العليا هي الأفضل، بلغ المؤشر (-1.01) في الجزائر مما يفسر نقص حرية التعبير وغياب المساءلة ، وهذا ما نلاحظه في وسط الرأي العام لدى المواطنين، وبالمقارنة بسنة 1996 فقد بلغ هذا المؤشر (-1.23)، أي هذا الأخير كسب 0.22 نقطة خلال هذه الفترة.

5-2- مؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف: ينطوي الاستقرار السياسي وانعدام العنف على آلية المشاركة في اتخاذ القرار، بالقابل فان عدم الاستقرار السياسي يعرف بأنه وضعية تتسم بالتغيير السريع، غير المنضبط أو المحكم، وبتزايد العنف وتناقص الشرعية، فالعنف هو الاستخدام غير العادل للقوة من قبل مجموعة من الأفراد لإلحاق الأذى بالآخرين والضرر بممتلكاتهم، أما عدم الاستقرار السياسي هو مجموعة الإختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع ،ويتخذ عدة أشكال منها غياب العدالة الاجتماعية وحرمان قوى معينة من حقوقها السياسية، يعتبر مؤشر الاستقرار السياسي مؤشر ذاتي على إدارة الحكم يصدر عن البنك الدولي ويعنى بقياس الإدراكات الحسية لاحتمال ظهور أو حدوث حالة من عدم الاستقرار (نزاع مسلح، تهديد إرهاب، صراع داخلي، انقلبات عسكرية، توترات ، تغييرات غير دستورية، تشقق الطبقة السياسية...)، كما يهدف مفهوم الاستقرار السياسي إلى بناء نظام سياسي شرعي وقوي يشتغل في إطار احترام سيادة الشعب والإرادة الإجتماعية، أما انعدام العنف فيعني أن النظام السياسي متواجد في بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية سليمة، كما يتضمن الاستقرار السياسي عدة آليات تعتمد في محتواها مبادئ التداول السلمي على السلطة، ونزاهة الانتخابات والوسائل الشرعية والدستورية في تشكيل الحكومات[13].

هذا المبدأ أداة فعالة في تأسيس مفهوم الحكم الراشد من خلال حياد السلطة القضائية وعدم خضوعها للحساسيات السياسية والبيوقراطية من أجل إقامة دولة القانون، كون القانون يلعب دورا حيويا في منع صدور قوانين تعسفية ضد الصالح العليا للدولة والمجتمع، ولكن من الناحية العملية تستمد قوتها من مقدرة السلطة التنفيذية والسلطة القضائية والسلطة التشريعية على تطبيق الأحكام التي تصدرها، ومن هنا يبز الدور الفعال في تكريس النزاهة والمساءلة والشفافية والديمقراطية، وتعمل الجزائر على مباشرة برنامج إصلاحات واسعة في مجالات متعددة منها: مراجعة المنظومة التشريعية وعصرنة العدالة وتنمية الموارد البشرية[14].

تتراوح التقديرات مؤشر الاستقرار السياسي ما بين -2.5 و+2.5 والقيم العليا هي الأفضل، وفي الجزائر فقد بلغ هذا المؤشر (1،18) ، و هذا يعني وجود نوع من اللاستقرار السياسي نتيجة تشقق الطبقات السياسية وبقاء التهديد الإرهابي متواصل ، وقد عرف هذا المؤشر تحسنا منذ سنة 1966 بعدما مرت البلاد بأزمات سياسية حادة وفرض مزيد من الحكم الديمقراطي ، إذ كسب هذا المؤشر +1.26 نقطة خلال هذه الفترة (1996 -2007).

5-3- مؤشر فعالية الحكومة: فعالية الحكومة تقتضي التحسين في نوعية الخدمات العامة، ونوعية الحقوق الدنية، ودرجة استقلالية الحكومة عن الضغوط السياسية، فالأداء الحكومي هو تفاعل عناصر البيئة الحكومية الداخلية والخارجية منها، من خلل تميع أداءات العاملين في الحقل الحكومي ضمن مصالحهم المختلفة، زيادة عن أداءات هذه الصالح ف إطار السياسات العامة للحكومة والمكونات الاجتماعية، السياسية، الإقتصادية والثقافية داخل الدود الوطنية وخارجها، وأيضا ف

التجمعات الهوية، الإقليمية والدولية وهو تلك المنظومة المتكاملة لنتاج أعمال المنظمة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية وينطوي على ثلاثة أبعاد[15]:

- البعد الأول أداء الأفراد في وحدتهم التنظيمية.
- البعد الثاني أداء الوحدات التنظيمية في إطار السياسات العامة للمنظمة.
- البعد الثالث أداء المؤسسة في إطار البيئة الإقتصادية، الاجتماعية والثقافية،

كما تعرف الفاعلية بأنا قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها مهما كانت الإمكانيات المستخدمة في ذلك، أي أنا تتم ببلوغ النتائج و تقاس بدلالة الفرق بين النتائج المحققة و الهداف المحددة مسبقا. ومن أجل دراسة هذا المؤشر يجب البحث في مدى قدرة الجهاز التنفيذي في أدائه لوظيفة تقديم الخدمة العامة للمواطنين، على اعتبار أنه الهاز الطلع برسم السياسة العامة والكفيلة بتطوير حياة المواطن وتحسين نوعية حياته، واعتماد نموذج الحكومة الإلكترونية كمدخل رئيسي لدراسة فاعلية الأداء الحكومي، وبالتالي تحقيق التنمية البشرية والتي بدورها يتم تجميع عناصر مؤشرها من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية :كفاءة الجهاز البيروقراطي،استقلالية الإدارة من الضغوط السياسية، نوعية الخدمات العامة، نوعية صياغة السياسات ومصداقية الحكومة في الالتزام بتطبيق تلك السياسات ، تتراوح التقديرات بين -2.5 و + 2.5وقد بلغت قيمة هذا المؤشر بالنسبة للجزائر (0.52-) سنة 2007 ، وهذا ما يؤكد ضعف فعالية جهاز الحكومة، وكما أوضحنا سابقا فقد تزامن ظهور مفهوم الحكم الراشد مع تطور مفاهيم التنمية من خلال الإنتقال من التركيز على النمو الإقتصادي إلى الاهتمام بمفهوم التنمية البشرية المستدامة أي الانتقال من رأس المال البشري إلى رأس المال الإجتماعي ثم المفهوم التنمية الإنسانية، ويرتبط هذا بكل مستويات النشاط السياسي، الإجتماعي، الإقتصادي، الثقافي والبيئي، وذلك باعتمادها على خطة متكاملة تقوم على المشاركة والتخطيط الإستراتيجي للحصول على التربية والتعليم والصحة والعمل على تطبيقها وفق مبدأ العدالة والمساواة، والمساءلة والشفافية والشرعية[16].

ومؤشر فاعلية الحكومة مؤشر ذاتي على إدارة الحكم يصدر عن البنك الدولي تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية :

- نوعية الجهاز الديمقراطي ،
- تكاليف المعاملات ،
- نوعية الرعاية الصحية العامة
- درجة استقرار الحكومة.

تتراوح التقديرات ما بين -2.5 و +2.5 والقيم العليا هي الأفضل، وبالنسبة للجزائر بلغت قيمة هذا المؤشر (0.52) في سنة 2007 ، وهذا ما يؤكد ضعف فعالية جهاز الحكومة ، وقد عرف هذا المؤشر نوعا من التقلبات، فقد بلغ (0.4) في سنة 1996 ليرتفع إلى (-1.14) نتيجة عدم الاستقرار السياسي وعدم التحكم في القرار الحكومي ونتيجة التدخلات العسكرية في الجهاز الحكومي، ليستعيد نمو منذ سنة 2000 بعد ظهور نوع من الاستقرار السياسي وحالات الأمن.

5-4- مؤشر سيادة القانون: مبدأ سيادة القانون لا يختلف في معناه عن مبدأ الدولة القانونية الذي تحرص الدولة العصرية على اعتماده كخاصية من خصائصها الجوهرية، حيث تعتمد سيادة وحكم القانون على مدى استقلالية أجهزة الرقابة عن السلطة التنفيذية في مباشرة مهامها، واحترام حقوق الإنسان، وعدم التمييز ضد المرأة وانتهاك حقوقها[17].

مؤشر سيادة القانون مؤشر ذاتي يصدر عن البنك الدولي يتم تجميع عناصره من مصادر مختلفة، ويقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية : الحياد القانوني وتقيد المواطنين بالقانون، تتراوح التقديرات ما بين -2.5 و +2.5 والقيم العليا هي الأفضل، وفي الجزائر بلغ هذا المؤشر (0.72) وفي سنة 2007، ويعبر عن سيادة جزئية للقانون ،

وحياد جزئي للقانون ، لقد تراجع هذا المؤشر مقارنة بسنة 2006، ولكن بالمقارنة مع سنة 1996، فقد كسب هذا المؤشر 0.49 نقطة خلال الفترة (2007-2014).

5-5- مؤشر نوعية الأطر التنظيمية: تعتمد على نوعية وضع السياسات وتنفيذها ومدى مصداقية الحكومة والتزامها بتنفيذ تلك السياسات، وصياغة قواعد تنظيمية تشجع القطاع الخاص وتعزز قدرته في مشاركة المجتمع المدني في اتخاذ القرارات. عليه لا بد أن تكون قدرة الحكومة على انتهاج برامج وسياسات تؤطر الأفراد وتضع جميع التسهيلات لتشجيع وتنمية القطاع الخاص، توفير الظروف الإقتصادية والإجتماعية والثقافية الملائمة لتحقيق المساواة والعدالة، حيث يتم التأكيد على الحرية الإقتصادية نظرا لطبيعة علاقتها مع الحرية السياسية، وهكذا عملت الجزائر على تبني إصلاحات وتغييرات في السياسة الإقتصادية من أجل تحقيق النمو ودعم الاستقرار الإقتصادي من خلال :

- تعزيز وضوح المسار التنموي؛
- تحسين إطار محيط الاستثمار؛
- عصرنة المنظومة المالية؛
- تتمين الثروات الوطنية والزيادة في نجاعة الدور الإقتصادي للدولة؛
- وضع سياسة اجتماعية وثقافية تتماشى والتحديات الوطنية والدولية.

5-6- مؤشر ترتيبات حرية الصحافة: مؤشر يصدر عن دار الحرية ترتب المدخلات حرية الصحافة على أساس القيم الرقمية التالية :

الترتيب مابين: 0-30= صحافة حرة،

الترتيب مابين: 31-60 =صحافة حرة جزئيا ،

الترتيب مابين: 61-100= صحافة غير حرة ،

لا جواب = لم يجر ترتيبها .

وبالنسبة للجزائر، بلغ هذا المؤشر 62 في سنة 2008، وهذا يدل وجود صحافة غير حرة مقارنة بسنة 1996فقد بلغ هذا المؤشر 99 وهذا ما يعبر عن انعدام حرية الصحافة والتعبير في هذه السنة؛ والجدول التالي يبين تطور هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة 2010- 2014.

5-7- دليل برتلمسان للنحول (دليل المكانة): يوفر دليل المكانة صورة شاملة عن التقدم نحو الديمقراطية و اقتصاد قائم على السوق في الدول النامية والانتقالية . تتراوح درجات الدليل من 1 إلى 10 علامات، وتراوحت أعلى علامة حصلت عليها دولة عربية بين 5.5-7 علامات في سنة 2006 ما يدل على قصور الدولة في مجال تحقيق ديمقراطية قائمة على السوق، وتراوحت بقية الدرجات بين 4-5.5 ما يدل على وجود ظروف غير ملائمة للديمقراطية القائمة على السوق، وتدل الدرجات التي تبلغ 1.3-4 على وجود عقبات جدية أمام ديمقراطية قائمة على السوق .

وبالنسبة للجزائر ، الذي حصل على المعدل 4.72 في هذا المؤشر في سنة 2008 ، وهذا يعني وجود ظروف غير ملائمة لقيام الديمقراطية القائمة على السوق ، إلا أن هذا المؤشر قد كسب نحو 0.82 نقطة خلال الفترة (2003-2008) بعدما بلغ 3.9 في 2003، وهذا يعني محاولة السلطات العمومية التحكم في الأمر وإقرار الديمقراطية القائمة على السوق .

5-8- مؤشر أخلاقيات القطاع العام: يصدر عن البنك الدولي ويقيس النسبة المئوية من المنشئات في الدولة التي تنال تقديرات مرضية للأسئلة المتعلقة بنزاهة السياسيين ، والمحسوبية الحكومية في عمليات الشراء ، وتحويل الأموال العامة عن مجراها المألوف، والثقة بمكاتب البريد، ومتوسط تكرار تقديم الرشاوى للحصول على التراخيص ، والمرافق العامة والضرائب. يمتد المجال النظري للدليل من صفر إلى 100%، وتدل القيمة الأعلى على توفير تقدير معياري أخلاقي أعلى من جانب قطاع المشروعات في الدولة، وتعكس النسبة المئوية المسجلة حصة المشروعات في الدولة التي توفر

تقديرات مرضية، بالنسبة الجزائر فقد بلغ هذا المؤشر 24 %، وهذا يعني تدني أخلاقيات القطاع العام، وحسب التقرير تعتبر الجزائر من أقوى الدول العربية التي تتميز برداءة الأخلاق في القطاع العام.

5-9- مؤشر الأخلاقيات المؤسسية: يصدر عن البنك الدولي يقيس النسبة المئوية من المنشئات في الدولة التي تحظى بتقديرات مرضية بالنسبة للأسئلة المتعلقة بهذا المؤشر، والتي تحسب كمتوسط النسبة المئوية لمكون الفساد المؤسسي غير القانوني ومكون الفساد المؤسسي القانوني للمنشئات، يمتد المجال النظري للمؤشر من صفر إلى 100%، وتدل القيمة الأعلى على توفير تقدير معياري أخلاقي أعلى من جانب قطاع المشروعات في الدولة، وتعكس النسبة المئوية المسجلة حصة المشروعات في الدولة التي توفر تقديرات مرضية، وبلغ هذا المؤشر 39.35 في سنة 2004، وهذا ما يعني تدني الأخلاقيات المؤسسية، وتعتبر الجزائر من أضعف البلدان العربية من الناحية المؤسسية من وجهة نظر هذا المؤشر

وأخيرا: قطعت الجزائر أشواطا في مشوار البناء والنهضة والتنمية، ولكنها في سلم درجات مدركات الفساد العالمي جاءت في المراتب المتأخرة عالميا وعربيا، ومما سبق فان الحكم الراشد يعتبر من بين الرهانات الكبرى التي يجب على الجزائر أن تسعى إلى تحقيقها إلا أن هذا ليس بالأمر السهل نظرا للمشاكل التي تعاني منها الجزائر التي تم ذكرها سابقا والتي عرقلت تبني الحكم الراشد وبالتالي الوصول إلى التنمية وهذا في كل القطاعات، ولعل السبب الرئيسي كما أشير له في ذلك انعدام الشفافية والعدالة، وللوصول إلى الأهداف المرجوة فعلى الجزائر أن تقيم نهضة على مختلف مظاهر الفساد وأن تعمل على زيادة وتفعيل مشاركة المجتمع المدني وبعث حرية التعبير والديمقراطية وتجسيد مبادئها وإيقاظ الوعي العام لضرورة الخروج من مشاكل الفساد والوصول إلى صلاح الأعمال ومحاربة البيروقراطية والإرهاب الإداري وإصلاح السلطة القضائية[18].

وفى ذات السياق فإن تحقيق العدالة وتأسيس الحكم الراشد نابع عن التحول الديمقراطي ومحاربة الفساد والمساواة في تلبية الحاجات الأساسية، وله رؤية إستراتيجية واضحة وشاملة. بسبب المشاركة الشعبية، وأن يهتم بكل ما يظهر في الصحف وأجهزة الإعلام ومن الأحزاب ومنظمات المجتمع، ويشدد على أهمية مكافحة الفساد، مع الاستفادة من معالم التوجه الإيجابي الدولي الجديد نحو العولمة في بناء نظام سياسي ديمقراطي قائم على شرعية حقيقية لا سيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان وإشراك الطبقة السياسية والمجتمع المدني والمرأة في مسمى دولة الحق والقانون، وأنظمة الشفافية والمحاسبة والمساءلة باعتبارها عنصراً مهماً في تأسيس الحكم الراشد.

الخلاصة:

تواجه الجزائر أزمة كبيرة ومعقدة وعميقة، رغم الإمكانيات المتاحة لها، وعليه فإن التطبيق الجيد لمبادئ الحكم الراشد بات شرطا لا غنى عنه لتعزيز مناخ الاستثمار، والمشاركة في تسيير شؤون البلاد وفاعلية الحكومة وإقامة حكم القانون وصولا إلى محاربة الفساد، وبعد دراستنا توصلنا إلى أهم النتائج التالية:

- الفساد مهما اختلفت مظاهره وآلياته وأسبابه ونتائجه إلا أنه في الأخير ليس إلا تعبيراً عن مدى تدني القيم الأخلاقية في المجتمع وغياب الرقابة؛
- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي، وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة؛
- ضعف الجهاز القضائي وغياب استقلاليته ونزاهته يعتبر سبباً مشجعاً على الفساد؛
- تزايد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التي شهدت تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وساعد على ذلك حداثة أو عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني التي توفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل؛

- ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وذلك بعدم اتخاذ أية إجراءات وقائية أو عقابية جادة بحق عناصر الفساد بسبب انغماسها نفسها أو بعض أطرافها في الفساد؛
- غياب حرية الأعلام وعدم السماح لها أو للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة؛
- غياب التشريعات والأنظمة التي تكافح الفساد وتفرض العقوبات على مرتكبيه.
- سيادة نمط الدولة الريعية أو شبه الريعية واعتمادها على عنصر وحيد(النفط) جعل الدولة تكون معنية بشكل رئيسي فقط بإعادة التوزيع بدلا أن تكون مهتمة بالإنتاج.
- ضعف المؤسسات السياسية بسبب انتشار الفساد الإداري والرشوة بشكل كبير، وغياب المحاسبة وضعف الرقابة.
- تضخم الجهاز البيروقراطي والإهدار في المال العام وضعف في تحصيل موارد الدولة؛
- نقص مشاركة المجتمع المدني في بناء سياسات وبرامج التنمية.

أما عن الدور المنشود في تحقيق الحكم الراشد بادرت الجزائر في إنشاء (هيئة مكافحة الفساد) بعد مصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد، وتوفير نظام سياسي يتناسب مع مبادئ الديمقراطية والمشروعية، يقدم كل منها برنامجا متكاملا لإدارة الدولة وبناء شفافية في إجراءات نشأتها وعملها ونشاطها وحركتها ووسائلها وقراراتها وفق ما يتناسب مع البرامج والأهداف العامة للتنمية الشاملة، لتعزز مفاهيم المواطنة والانتماء وتكريس الديمقراطية والعدالة، وتطوير القوانين لتحقيق الرقابة على المال العام من جهة، ولتستقطب رأس المال المحلي والأجنبي للاستثمار من جهة أخرى، كلها من شأنها أن تحقق الحكم الراشد في البلاد وفق المعايير الدولية خدمة للتنمية المستدامة. من بين التوصيات التي يجب أن تأخذ بها لتحقيق تنمية مستدامة قصد تعزيز الديمقراطية والشفافية، وإرساء مبادئ الحكم الراشد لمحاربة كل أنواع الفساد مايلي:

- محاولة الاستفادة من التجارب الرائدة في تطبيق الحكم الراشد .
- الاقتناع بضرورة الأخذ بمتطلبات الحكم الراشد في الجزائر على مستوى الحكومة (الإرادة السياسية) أو الجمعيات أو الهيئات الفاعلة في التنمية ؛
- العمل على نشر ثقافة الشفافية والديمقراطية؛
- حشد جهود وزارات وأجهزة الدولة وشركات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني للحد من ظاهرة الفساد من خلال تبني سياسات إعلامية؛
- إنشاء بيئة مناسبة للأعمال من خلال تكريس سيادة القانون ومحاربة الفساد من أجل جذب الاستثمارات؛
- تحديد إطار للحكم الاقتصادي الراشد ودعم مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في التنمية بإشراكهم في سائر مراحل التنمية الشاملة.

الهوامش والمراجع:

1- مجلس الأمة، دور البرلمان في الوقاية من الفساد، مجلة الفكر البرلماني، العدد الحادي عشر، جانفي 2006، ص 217.
2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 06/01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، مارس 2006 ، العدد 14 .
3- بروسي رضوان، الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا، دراسة في المداخل النظرية الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009، ص175.
4- نفس المرجع السابق، ص 176- 178.
5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الدستور لسنة 1996 .
6- منظمة الشفافية الدولية، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، المركز اللبناني للدراسات، بيروت ، 2005 ، ص23- 29.

7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الدستور لسنة 1996 .
8- العياشي عنصر ، التعددية السياسية في الجزائر الواقع و الأفاق"، الموقع الإلكتروني:
http//faculty.qu.edu.qa/louser/files/political
9- طاشمة بومدين، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، ورقة مقدمة إلى الملتقى حول ":التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات"، جامعة الشلف، 17 ديسمبر 2008 .
10- ناجي عبد النور، أزمة المشاركة السياسية في الجزائر ، الموقع الإلكتروني:
http// : nadjiabdnour> maktoobblog.com/43673
11- البنك الدولي، الحكم الجيد لأجل التنمية فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تحسين التضمينية والمساءلة، تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واشنطن، 2003، ص 3، 10.
12- فوكة سفيان، الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17 ديسمبر 2008 .
13- حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2012، ص 116.
14- بن عبد العزيز خيرة، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد، نموذج المنطقة العربية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر ،2006 ، ص 182-183.
15- بوجردة الياسين، واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، العدد02 ، جوان2007 ، ص39.
16- عبد اللطيف بلغرسة، إشكالية تحسين الأداء ورفع تنافسية الحكومة بين معوقات الحاضر وفرص المستقبل بالنظر إلى الحالة الجزائرية" ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول : الأداء التميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 08 و 09 مارس 2005 .
17- عبد المجيد عبد الحفيظ سليمان، الحكم الصالح أو الحكم الجيد في الإدارة الرشيدة والإصلاح الإداري والمالي، منشورات المنظمة العربية للتنمية، مصر ،2009 ، ص255 .
18- مقري عبد الرزاق، التحول الديمقراطي في الجزائر -رؤية ميدانية-، مقال من الموقع الإلكتروني:
http://hmsalgeria.net/download/tahawol_dimokrati_algeria.pdf